

تطبيق التقييم الذاتي ودوره في تحسين تعاون الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي في ضوء معايير المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة

دراسة تطبيقية جامعة أدرار (2017-2018)

منصوري هواري^{1*} ساوس الشيخ² شربي محمد الأمين³

1. جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الاقليمي، الجزائر
2. جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الاقليمي، الجزائر
3. جامعة ورقلة، مخبر دور الجامعة والمؤسسات في التنمية المحلية المستدامة، الجزائر

**The application of self-evaluation and its role in improving the university's cooperation with its social and economic environment in the light of the standards of the national reference to quality assurance of higher education in Algeria during the period (2018-2017)
-Applied Study University of Adrar-**

Mansouri Houari & Saous cheikh & CHERBI Mohamed lamine

University of Ahmed Draia Adrar & Ouargla University –Algeria

تاريخ الاستلام: 2018 / 10 / 01 تاريخ المراجعة: 2018 / 10 / 25 تاريخ القبول: 2018 / 11 / 25

ملخص:

تحاول الدراسة الوقوف على جودة تعاون جامعة أدرار مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال مقارنة التقريرين الصادرين عن خلية ضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لسنتي 2017 و2018، كما تحاول الدراسة معالجة إشكالية البحث من خلال دراسة ميدانية تطبيقية لخلية ضمان الجودة بجامعة أدرار، وباعتبار هذا الميدان بات ضرورة ملحة لإحداث تقارب بين الجامعة ومحيطها، حيث صدر أول تقرير يخص عملية التقييم سنة 2017، وخلصت الدراسة إلى أن التقييم في السنتين كان أقل من المتوسط وأوصت بضرورة تكاتف جميع الفاعلين للرفع من جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وضرورة انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطبيق متطلبات المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية لتدارك الفجوة في جامعة أدرار.

الكلمات المفتاحية: التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي؛ ضمان الجودة؛ جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي؛ المرجع الوطني؛ التقييم الذاتي

تصنيف JEL : I21 ؛ I25

Abstract:

The study attempts to determine the quality of cooperation with the social and economic environment at the University of Adrar, according to reports issued by the internal Quality assurance cell at the Algerian higher education institutions, by comparing the 2017 and 2018 assessment based on the national quality assurance internal reference, as The study attempts to address the issue of research through a practical field study of the quality Assurance cell at the University of Adrar, as this field has become an urgent need to bring about a rapprochement between the university and its surroundings, where the first report which concerns the evaluation process was issued in 2017, and the study concluded that the evaluation in the two years was less than the Average and it recommended that all actors should intensify to raise the quality of cooperation with the social and economic environment and the need for the opening of the university to its social and economic environment through the application of criteria of the new national authority to ensure internal quality to bridge the gap at the University of Adrar.

Keywords: Cooperation with the Social and Economic Environment; Quality Assurance; Quality of Cooperation with the Social and Economic Environment; National Reference; Self-assessment.

Jel Classification Codes : I21 ; I25

I- تهييد:

يعد التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي في مؤسسات التعليم العالي أحد الأدوار الحديثة للجامعة والذي من خلاله حاولت الوزارة الوصية التركيز على ميادين أخرى لا بد للجامعة ان تفتح عليها بخلاف الأدوار التقليدية المتعارف عليها للجامعة والمتمثلة في التكوين والبحث العلمي، باعتبار الجامعة تعتبر أحد أهم مؤشرات تقدم الدول ورقي المجتمعات، ولهذا لا بد لها من تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تنشط ضمنه ولا يمكن أن تمارس مهامها بمنأى عن متطلبات واحتياجات مجتمعا الاجتماعي والاقتصادي.

ولأن ضمان جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي يعتبر أمر ضروري كان لا بد من أخذه بعين الاعتبار كونه مرتبط بجميع أنواع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان لا بد للجزائر أن تواكب وتتماشى مع متطلبات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية¹.

مفهوم ضمان الجودة يعتمد بشكل كبير على مبدأ التحسين المستمر حيث تعلم الوزارة الوصية أنه ستكون هناك مقاومة للتغيير في أساليب التقييم لمهام أعضاء هيئة التدريس والطاقم الإداري للجامعة كون اعتماد معايير للتقييم يعتبر التزام لأعضاء الهيئة التدريسية لا بد من الخوض فيه للرفع من جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الجامعة الجزائرية، وليس أمام الجزائر في إطار عالم المعرفة والتحولات التقنية المتسارعة إلا الاهتمام بالجامعة والبحث العلمي وإعطائها الأولوية في مخططاتها الإستراتيجية ووضعها ضمن السياسة العامة²، وفي هذا الإطار أدركت المنظومة الجامعية الجزائرية ضرورة الالتزام بمبادئ ومعايير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، من خلال عديد النقاشات والورشات، والتي أدت في النهاية لاعتماد مجموعة إصلاحات للرفع من مستوى الالتزام والتحسين المستمر لمتطلبات تطبيق نظام جودة على أساس مرجعي للرقى بالجامعة الجزائرية. حيث صدر القانون التوجيهي للتعليم الذي تضمن إمكانية فتح مؤسسات جامعية خاصة للتعليم العالي في الجزائر وضرورة القيام بعمليات الرقابة والتقييم عليها من خلال إنشاء المجلس الوطني للتقييم (CNE) سنة 2008، حيث جاء إنشاء هذا المجلس بعد تنظيم وزارة التعليم العالي لمؤتمر دولي حول ضمان الجودة في التعليم العالي والذي اعتبر بمثابة انطلاقة لتجسيد فكرة تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، بعدها تم تكليف فريق متخصص من كفاءات الأكاديميين الجزائريين وبدعم من خبراء دوليين في مجال ضمان الجودة لتجسيد هذه الأفكار في أرض الواقع، وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES) حيث تتمثل مهامها في دعم مؤسسات التعليم العالي من خلال تنظيم ممارساتها وقدراتها ونشر ثقافة الجودة، وهذا باعتماد أدوات تطبيق الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية تمثلت في هيكلة خلايا لضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع لضمان الجودة.

1. مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة الوقوف على مساهمة المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في التعليم العالي للوقوف على النقائص وكشف الاختلالات المتعلقة بميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال مقارنة بين عملية التقييم الذاتي في السنتين 2017 و2018، بالإجابة على إشكالية: ما مدى مساهمة المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في الرفع من جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي في جامعة أدرار بالمقارنة بين تقييمي 2017 و2018؟

2. فرضيات الدراسة:

- ♦ تساهم الهيئات الفاعلة في الجزائر في ضمان نشر ثقافة الجودة بين أعضاء الهيئة التدريسية بشكل رئيسي؛
- ♦ استطاع المرجع الوطني لضمان الجودة في الجزائر قياس جودة التعاون بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي بشكل كامل في أول تقييم سنة 2017؛
- ♦ تطبيق معايير المرجع الوطني لضمان الجودة في الجزائر لم يستطع الرفع من جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بتقييم 2018 مقارنة بتقييم 2017.

3. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في جملة من النقاط:

- إبراز التطورات على المستوى الوطني المواكبة لعملية إصلاح المنظومة التعليمية في مجال ضمان جودة التعليم العالي والمتعلقة بالهيئات الفاعلة في هذا الإطار في الجزائر؛
 - ترويج ثقافة التميز في التعليم العالي باعتباره نشاطا جوهريا وذلك من أجل خلق ونقل المعرفة المستدامة؛
 - إعطاء صورة واضحة عن مراحل عملية التقييم الذاتي المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.
- 4. أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- ♦ تسليط الضوء على معايير جودة التكوين المتضمنة في المرجع الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي، والوقوف على مدى أهميتها للتقييم؛
- ♦ التعريف بأهم الهيئات الفاعلة في إطار ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر؛
- ♦ تقييم ميدان التكوين وفق معايير المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بمقارنة نتائج سنتي 2017 و2018 بجامعة أدرار كنموذج للدراسة وتقييم مدى استعدادها لتطبيق هذه المعايير.

5. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي للوقوف على الهيئات الفاعلة لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، والتعريف بمعايير المرجع الجديد لضمان الجودة في التعليم العالي في الجزائر، والمنهج التحليلي بالوقوف على مدى التزام جامعة أدرار بتطبيق معايير جودة التعليم العالي في ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي في جامعة أدرار بتحليل نتائج التقييم الذاتي المتوصل إليها في تقييمي 2017 و2018.

6. الدراسات السابقة:

♦ دراسة شريف محمد علي أحمد (2017)، حول: "دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (في ضوء تجارب دولية رائدة)"، حاولت هذه الدراسة إبراز دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعها من خلال عرض تجارب رائدة وكيفية الاستفادة منها وخلصت إلى أن الجامعات العربية لا تزال تركز بشكل كبير على التكوين والبحث العلمي للجامعة، ولا بد لهذه الجامعات أن تتواصل مع مجتمعها سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وأن تكون فاعلة فيه وتتحمل مسؤولياتها.

♦ دراسة عربي بومدين (2016)، حول دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، حاولت الدراسة أن تقف على مدى قدرة الجامعة الجزائرية في المساهمة بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية وكشف العلاقة القائمة بين الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أنه ليس أمام الجزائر في عالم المعرفة والتحول

التقنية المتسارعة إلا الاهتمام بالجامعة والبحث العلمي وإعطائها الأولوية في مخططاتها الإستراتيجية ووضعها ضمن السياسة العامة وتسخير مخرجات البحث العلمي للمجتمع والتنمية الشاملة والمتوازنة ومن ثم التنمية الانسانية المستدامة.

♦ دراسة بووشمة الهادي (2013)، حول: "الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي"، حاولت الدراسة معالجة اشكالية العلاقة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي بالجزائر من خلال كشف مؤشرات الدالة التي تؤثر على هذه العلاقة. وخلصت الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية لا تزال معزولة عن مجتمعتها، والمفروض أن تمارس وظيفتها المعرفية والابداعية وأوصت بأنه على الجامعة أن تعمل على تقليص المسافة بينها وبين محيطها الخارجي من أجل ادماج الطالب في الحياة الوطنية وأوصت كذلك بضرورة ربط التكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التخصصات والتكيف مع التحولات والتغيرات الاجتماعية في الجزائر من أجل الوصول إلى جامعة فعالة تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري لتصبح مرجع لحل مشاكله ومساهما فعلاً في تغييره نحو الأحسن.

♦ دراسة ساجد شرقي (2008)³، حول: "دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع"، وحاولت الوقوف على دور الجامعة في تنمية المجتمع كون التعليم العالي يعد أساس النهضة باعتباره ركن في بناء الدولة العصرية القائمة على الفكر المتطور وعلى المشاركة المجتمعية وحاولت توضيح التأثير المتبادل بين الجامعة ومحيطها، وأوصت بإعطاء الأولوية في إعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي ومواكبة احتياجات سوق العمل وتوفير بيئة بحثية مرتبطة باحتياجات المؤسسة، وأوصت بإجراء أبحاث علمية والعمل على خدمة المجتمع وفق أسس تعاقدية منها: تقديم الاستشارات المهنية وتقديم ندوات، محاضرات بهدف تنمية ثقافة المجتمع وممارسة الدور التربوي للجامعة وإجراء أبحاث ودراسات لفائدة الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمع.

جّل الدراسات التي قدمت كانت نظرية، وحتى التطبيقي منها لم يعتمد في دراسته على المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة وهذا بالنسبة للبحوث في الجزائر، بسبب حداثة العمل بالمرجع الوطني الذي صدرت نتائجه في أول تقييم 2017 وهذا ما يميز هذه الدراسة التي اعتمدت كلياً على دراسة ميدانية تطبيقية وفق متطلبات المرجع الوطني لضمان الجودة في الجزائر.

7. تطور نظام إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: أدركت المنظومة الجامعية الجزائرية حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، وتجسدت في القيام بإصلاحات تهدف إلى ترقية هذا الأخير نحو مستويات أفضل بتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث مؤتمر دولي حول ضمان الجودة، فصدر القانون التوجيهي للتعليم الذي كرس لأول مرة إمكانات فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للتقييم (CNE) سنة 2008، ثم قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان انطلاقة لدراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية؛ فانبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعومة ببعض الخبراء الدوليين⁴.

وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي ((CIAQES) وفقاً مرسوم رقم 167 وهي هيئة تابعة للأمانة العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتمثل مهمتها الرئيسية في:

- ◆ دعم ومرافقة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم قدراتها المؤسساتية وتطوير ثقافة الجودة، وهذا ما جعلها تبدأ في خطواتها الأولى باعتماد أدوات ووسائل على مستوى كل المؤسسات الجامعية تمثلت في هيكله خلايا لضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع للجودة؛
 - ◆ متابعة تأسيس خلية ضمان الجودة "CAQ" على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي؛
 - ◆ تكوين مسؤولي خلايا الجودة "RAQ" على كيفية تحقيق إدارة الجودة الشاملة وفقا لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي؛
 - ◆ وضع معايير "Referential" لقياس الجودة، واعتمادها كوسائل لقياس الأداء؛
 - ◆ تعميم عملية التقييم الذاتي "Auto-evaluation" وفقا للمعايير المعتمدة.
- ويشمل المرجع الوطني مجموعة المعايير المشمولة في مراجع المجالات الأساسية للتكوين والبحث العلمي، البنية التحتية للجامعات، علاقة المؤسسات الجامعية مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، التعاون والحركة بين الجامعات والحكومة داخل الجامعة⁵.

1.7 تنظيم خلية ضمان الجودة: خلية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي هيئة تابعة لرئيس الجامعة، تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف الهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة، ويعين رئيس الجامعة مسؤولا للخلية الذي يتولى بدوره تعيين مسؤولين للخلايا المنشئة على مستوى الكليات المكونة للمؤسسة الجامعية؛ يحكمها نظام داخلي تعده الخلية بالإضافة إلى برنامج سنوي ينظم عملها الذي يتمحور في القيام بمجموعة من المهام⁶:

- ◆ تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم؛
- ◆ تضمن متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي والتكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة؛
- ◆ وظيفة الإعلام حول مهامها وأهدافها، ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم الداخلي؛
- ◆ وظيفة التقييم الداخلي لجميع المجالات التي نصت عليها اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (La Commission Nationale pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur). CIAQES.

2.7. معايير تطوير إدارة الجودة في المؤسسة الجامعية: في إطار الإصلاحات والتحسينات التي تبنتها وأدرجتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تم تأسيس المجلس الوطني للتقييم CNE شهر جانفي 2010، بعدها صدر القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم والبحث العلمي وهي "اللجنة الوطنية لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية"، مكونة من خبراء وأساتذة جامعيين، تهدف إلى دعم تطوير ممارسات ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ ومتابعة وتفعيل ممارسات ضمان الجودة بالاعتماد على إجراء التقييم الذاتي لتحسين الجودة في المؤسسة التعليمية⁷.

وفي سنة 2011 قامت اللجنة الوطنية لضمان الجودة بتعيين مسؤولي خلايا ضمان الجودة RAQ ووضع حيز التنفيذ خلايا ضمان الجودة ولجانها، واستمر هذا الأمر خلال سنتي 2012 و2013 حيث تميزت هذه الفترة

بتكوين مسؤولي خلايا ضمان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية بالإضافة إلى عمليات التحسيس والتوعية بمتطلبات تطبيق نظام إدارة الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية.

في سنة 2014 تم إعداد المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم الجزائرية وهذا من طرف اللجنة الوطنية لضمان الجودة الداخلية. أما في سنة 2015 تم نشر وإعلام المهتمين بالمرجع الوطني لضمان الجودة. وفي سنة 2016 تم وضع المرجع الوطني لضمان الجودة حيز التنفيذ وانطلاق عملية التقييم الداخلي للمؤسسات الجامعية في الجزائر.

3.7. المجالات والمعايير المتعلقة بضمان الجودة: نستشف من خلال قراءة مضمون المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لمجال ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم، وأعطت للتقييم الذاتي الأولوية باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الجودة عبر ثلاث حقول تعبر عن متطلبات المؤسسة الجامعية التي تصبو إلى تحقيقها، يقدم لنا المرجع الوطني مجموعة معايير تمثل حالة سير المؤسسة المرغوبة أو المتوقعة في ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، والتي تشكل في مجملها مدخلات لعملية التقييم الذاتي بهدف تحسين جودة أداء المؤسسة الجامعية في إطار التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وضمان جودة عملياتها ومخرجاتها من خلال وضع دلائل أو إثباتات هي مؤشرات أداء تستخدم لقياس مستوى إنجاز كل معيار.

1.3.7 سياسة الانفتاح على العالم: يتعلق الأمر بإيجاد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بالانفتاح على العالم بامتلاكها سياسة محددة بوضوح بالوثائق الرسمية (الميثاق والقانون) من خلال:

♦ سياسة معلنة ووجود ميثاق⁸:

♦ وجود أبواب على موقع الانترنت الخاص بالمؤسسة وكذا مطويات.

2.3.7 وضعت المؤسسة استراتيجية في مجال البحث والتكوين تتضمن الإطار الأولي: وضع المؤسسة لاستراتيجية في مجالات

البحث والتكوين والعلاقات الدولية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار محيطها الدولي:

♦ حيث أن الإطار الدولي واحد من المحاور المختارة ضمن إستراتيجية المؤسسة؛

♦ إعداد العقود والاتفاقيات والمشاريع المبرمة؛

♦ عدد الأساتذة الباحثين الذين تم استقبالهم أو إرسالهم⁹؛

♦ عدد زيارات الوفود الخارجية.

3.3.7 امتلاك المؤسسة لسياسة اتصال: حيث تمتلك المؤسسة سياسة اتصال ونشر منتوجها العلمي، البيداغوجي

وكفاءاتها على المستوى الدولي (موقع الانترنت والمجلات والدوريات وبراءات الاختراع.....) من خلال:

♦ وجود خلية او مصلحة للاتصال لدى المؤسسة مع خطة عمل محضرة؛

♦ عدد المنشورات في المجلات العلمية العالمية وعدد المقالات المقدمة في الخارج؛

♦ وجود وصف للوحدات والمواد التعليمية لمختلف المسارات التكوينية على موقع الانترنت للمؤسسة.

4.3.7 الشراكة والحركية: تحديد أنماط الشراكات والحركيات والتي من الممكن أن تعمل على تعزيز الانفتاح

على العالم بالعمل على تحقيق مجموعة من المعايير:

- ◆ تقييم المؤسسة شراكات دولية في مجال التكوين والبحث بعدد من اتفاقيات التعاون الموقعة مع مؤسسات دولية؛
- ◆ عدد العقود الموقعة قيد الانجاز؛
- ◆ عدد المشاريع المنجزة.

5.3.7 تشجع المؤسسة على الحركية العالمية: تشجع المؤسسة الحركية الدولية للطلبة والأساتذة والإداريين زيادة على

التأطير المشترك والإشراف على المشتركين ومنح الشهادات المشتركة والتربصات العلمية وتدريس اللغات الأجنبية واللغة العربية للأجانب من خلال العمل على تحقيق:

- ◆ امتلاك المؤسسة سياسة استقبال للطلبة الأجانب الذين يقومون بالتسجيل بطريقة فردية¹⁰؛
- ◆ توفير تعليم اللغات الأجنبية؛
- ◆ تعليم اللغات الحية متوافق مع السياسة الدولية للمؤسسة بوجود دليل للاستقبال والتوجيه لفائدة الضيوف الأجانب.

6.3.7 تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد: يتعلق الأمر بتحديد أنماط وطرق تبادل المعارف والاستفادة

المشتركة من الموارد، وتقتصر المؤسسة أنماطاً للتكوين مفتوحة على العالم كالتعليم العابر للحدود والتعليم الإلكتروني والدروس الواسعة المفتوحة على الإنترنت بتحقيق مجموعة من المراجع:

- ◆ أنماط التكوين مفتوحة على العالم تكون موجودة وعملية من خلال وجود دعائم للدروس ومراجع مقترحة؛
- ◆ يقترح عرض التكوين شهادات متعددة الجنسيات من خلال عدد الشهادات العالمية المقترحة.

7.3.7 توفر المؤسسة الوصول إلى المراجع الدولية: تعزز المؤسسة الوصول إلى المراجع والموارد الدولية من خلال

الاشتراك في المجالات الدورية وقواعد البيانات من خلال:

- ◆ الاشتراك في قواعد البيانات كأن تكون بيانات مكتبية مع السماح بالدخول مع الاخذ بعين الاعتبار عدد وطبيعة الموارد وكذا حجم التردد وحجم التحميل المسجل¹¹؛
- ◆ تقوم المؤسسة بضمان مهمة الرصد والمتابعة لما يجري على المستوى العالمي بتتصيب خلية للرصد للمشاركة في معارض الكتاب؛

◆ بالنسبة لمهام خلية الرصد محددة بوضوح وهذا بتحديد الموارد البشرية والبرامج المعلوماتية؛

- ◆ العمل على أن تعزز المؤسسة عمليات الاستفادة المتبادلة للموارد من خلال خلق برنامج، ويثبت هذا المعيار من خلال طبيعة العتاد العلمي الموضوع للاستعمال المشترك عدد الاتفاقيات الخاصة الموقعة.

II - الطريقة والأدوات:

إن عملية التقييم الذاتي التي باشرتتها الوزارة أول مرة في 2017/2016 تشرف عليها خلايا ضمان الجودة بالمؤسسات الجامعية من خلال عمل اللجان والمرتبطة أساسا بميادين المرجع الوطني لضمان الجودة، وتجتمع خلية ضمان الجودة بجامعة أدرار بكل اللجان في بداية كل تقييم سنوي وتضع برنامج العمل المتعلق بعملية التقييم حيث تشرف لجنة التخطيط الاستراتيجي وتتابع عمل اللجان المعنية.

1. محددات الدراسة ونماذج الدراسة: بهدف اختبار فرضيات الدراسة استخدمنا أداة التقييم الذاتي والتي نحاول من خلالها الوصول لتقييم صادق ودقيق من خلال القيام بعمليات التدقيق والرقابة التي ينفذها أعضاء لجان عمل خلية ضمان الجودة الداخلية وهي:

- ◆ لجنة ميدان إعداد السياسات ومقاربات الجودة؛
- ◆ لجنة ميدان الهياكل القاعدية والحياة الجامعية؛
- ◆ لجنة ميدان فريق نظام المعلومات؛
- ◆ لجنة ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي؛
- ◆ لجنة ميدان الفريق الفرعي الخاص بالمكتبة.

حيث تشرف لجنة التخطيط الاستراتيجي على عمل اللجان المذكورة بالقيام بعمليات الرقابة والتقييم للوقوف على مدى تطبيق معايير المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة ووضع حيز التنفيذ عملية التقييم الذاتي للجامعة، بعدها يتم إعداد التقارير المتعلقة بنتائج التقييم الذاتي حيث تم إعداد أول تقييم شهر جوان 2017، يتم بعدها وبإشراف لجنة التخطيط الاستراتيجي بوضع برنامج حيز التنفيذ وهذا لمعالجة الاختلالات والنقائص لأدلة الاثبات التي كشف التقرير أنها غير مطبقة.

وتتم عملية التقييم الذاتي باستخدام مقياس ليكارت ولكن بالتقييم من (0) إلى (4) وليس من (1) إلى (5) واعتمدت الوزارة هذا التقييم خاصة قيمة (0) ليكون لها أثر معنوي فإما وجود للنشاط بدرجة معينة من (1) إلى (4) أو عدم تطبيقه وبالتالي فالتقييم يكون بدرجة (0).

أما بالنسبة لتلخيص المعطيات يأتي في شكل أشكال وجداول وفق ما نصت عليه تعليمات اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي ويتم التعامل مع المعطيات بقيم التقييم الذاتي المتحصل عليها بالإضافة إلى النسب المئوية التي تبين توزيع حقول ومراجع ومعايير ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي¹².

2. بيانات الدراسة: العينة المدروسة تخص نيابات وكليات جامعة أدرار والمديريات الفرعية للأمانة العامة كون التقييم يخص جامعة أدرار، وهذا ما أكدته اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وهذا دليل على أن ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي في الجامعة يجمع عديد الفاعلين ولا يقتصر فقط على هيئة التدريس، ومن جهة أخرى شملت فترة الدراسة سنتي 2017 و2018 بسبب حداثة العمل بالمرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية حيث صدر أول تقرير سنة 2017.

واعتمدنا في عملية التقييم الذاتي على الخطوات العملية التي أقرتها اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي وهي مجموعة من الخطوات العملية موضحة بالتفصيل، ومن خلالها يمكن لمسؤولي خلايا ضمان الجودة من التحضير والإعداد لعملية التقييم الذاتي¹³ حيث يتم حساب تقييم ميدان التكوين من خلال متوسط

الحقول، وتقييم الحقل هو عبارة عن متوسط المراجع، وتقييم المرجع هو متوسط المعايير، وتقييم المعيار هو متوسط أدلة الإثبات.

واعتمد الباحثون في جمع بيانات الدراسة على الدراسة الميدانية في جامعة أدرار بجمع المعلومات من محل الدراسة سواء نيابات الجامعة أو كلياتها أو مديرياتها الفرعية التابعة للأمانة العامة.

III- النتائج ومناقشتها:

يوضح الجدول رقم (01) تركيبة المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية حيث يضم سبعة ميادين وهي: التكوين، البحث العلمي، الحكامة، الهياكل القاعدية، الحياة الجامعية، العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي والتعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وحيث أن هذه الميادين تقسم إلى حقول والحقول تقسم لمراجع والمراجع تقسم لمعايير وأخيرا تقسم المعايير لأدلة الإثبات. حيث أن المؤسسة الجامعية يتم تقييمها من طرف خلية ضمان الجودة في جميع ميادين المرجع الوطني لضمان الجودة.

ويتضح من الشكل رقم (01) أن كل الميادين المكونة للمرجع الوطني الجديد لضمان الجودة تحصلت على تقييم أقل من المتوسط (المتوسط هو 4) باستثناء ميدان الهياكل القاعدية والتي تحصل على تقييم (2.13) من (4) وهو أعلى تقييم كما تحصل ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي والذي هو محل الدراسة على ثاني أضعف تقييم بين ميادين المرجع الوطني لضمان الجودة بجامعة أدرار ب (0.71) من (4).

كما يلاحظ من الشكل رقم (02) أن ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي يتكون من ثلاثة حقول تعرف في المرجع الوطني لضمان الجودة بالرموز من (ن1) إلى (ن3)، وحيث أن الحقل الأول (ن1) "سياسة الانفتاح على العالم" تحصل على أضعف تقييم بين مختلف الحقول المثلة لميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وجميع الحقول المكونة للمرجع الوطني بمختلف ميادينه ب (0.22) من (4)، بينما الحقل الثاني (ن2) "الشراكة والحركية" تحصل على أعلى تقييم بين مختلف الحقول المكونة لميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بـ (1.58) من (4) بينما الحقل الثالث (ن3) "تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد" كان تقييمه أقل من المتوسط ب (0.33) من (4) وهي ثاني أضعف النسب بين مختلف حقول المرجع الوطني.

ويتضح من الجدول رقم (02) كل المراجع وهي (11) تقييمها أقل من المتوسط (4) أي بنسبة 100% كذلك ثمانية (8) من (11) مرجع تقييمها أقل من (1) بنسبة 73.72% ما يعكس التقييم الضعيف لهذا الميدان، كذلك تقييم جميع مراجع الحقل (ن1) "سياسة الانفتاح على العالم" تقييمها أقل من (1) بنسبة 100% وبالنسبة للحقل الثاني (ن2) "الشراكة والحركية" وجد أن لا توجد معايير غير مطبقة، بمعنى أن كل المعايير مطبقة ولو بنسب مختلفة مما يعكس التقييم المقبول لهذا الحقل ولو أنه دون المتوسط، أما الحقل الثالث (ن3) "تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد" كانت نسبة المراجع فيه التي تحصلت على تقييم أقل من (1) تمثل نسبة 75% أي (3) من مجموع (4) مراجع وفي نفس الوقت عدد المعايير غير المطبقة بلغ (5) من مجموع (6) بنسبة 83.33% وهي نسبة مرتفعة تعكس الضعف الذي كشفه التقييم في هذا الحقل. وفي نفس الوقت عدد الإثباتات غير المطبقة بلغ (1) من (10) بنسبة 10% وهي نسبة جيدة جدا رغم أن تقييم هذا الحقل جاء أقل من المتوسط مما يؤكد أن السبب الضعف في هذا الميدان هو التقييم الضعيف للمراجع وليس انعدامها.

يتضح من الجدول رقم (03) أن كل مراجع الحقل (ن1) وهي أربعة حصلت تقييم أقل من المتوسط (أقل من 2) بنسبة 100% وتؤكد نتائج الجدول في نفس الوقت نتائج الجدول (02) خاصة نسبة المراجع الأقل من (1) وهي (8) من (11) بنسبة 72.72%. ويلاحظ كذلك أن كل المراجع وهي 11 حصلت على تقييم أقل من المتوسط، ومنها 8 من مجموع 11 مرجع مكونة لميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بنسبة 72.72% حصلت على تقييم أقل من 1 نصفها 50% ظهر في تقييم الحقل الأول "سياسة الانفتاح على العالم".

ويتضح من الجدول رقم (04) أن جميع مراجع ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي رتبت في المصنوفة كمراجع تعالج على المستوى المتوسط وهذا دليل على أن انفتاح جامعة أدرار على محيطها الاجتماعي والاقتصادي بات ضرورة وذو أهمية ولكن معالجة هذه المراجع تعالج على المدى المتوسط بسبب الصعوبات التي تعترض تحقيق هذه المراجع كون هذا الأمر لا يتعلق فقط بجامعة أدرار في حد ذاتها وإنما من خلال علاقتها من محيطها الاجتماعي والاقتصادي والاداري وشركائها مثلا: المرجع (ن21) "وضعت المؤسسة استراتيجية في مجال البحث والتكوين تتضمن الإطار الدولي" هذا المرجع تحصل على تقييم (0) من (4) وسيعالج على المدى المتوسط فتطبيقه يتطلب أن تملك جامعة أدرار استراتيجية للمؤسسة في مجالات البحث والتكوين والعلاقات الدولية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار محيطها الدولي وهذا الأمر لم يكن ممكنا في 2017 بسبب عدم صياغة مشروع المؤسسة الجامعية في أدرار والذي يتضمن استراتيجية المؤسسة في التكوين والبحث.

واتضح من الجدول رقم (05) أن كل المراجع المكونة لميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي صنفت في معالجتها على المدى المتوسط وهي (11) مرجع وهو ما يؤكد النتائج التي توصل لها الجدول رقم (04)، وكذلك يلاحظ أن أغلب المراجع التي صنفت معالجتها على المدى المتوسط تقع ضمن الحقلين الأول (ن1) "سياسة الانفتاح على العالم" والثالث (ن3) "تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد" ب (4) مراجع من مجموع (11) مرجع بنسبة 36.36% لكل حقل والمتبقي من الحقول وهي (3) من (11) ظهرت في الحقل الثاني (ن2) "الشراكة والحركية" بنسبة 27.27%.

ويتضح من الشكل رقم (03) أن كل الميادين حصلت على تقييم أقل من المتوسط (أقل من 2) حيث كان أعلى تقييم لميدان الهياكل القاعدية (1.78) على (4) وهو أعلى تقييم كما كان عليه الحال في تقييم سنة 2017 كما تحصل ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي محل الدراسة على أقل تقييم بـ (0.66) من (4) وهو أضعف تقييم بين مختلف الميادين المكونة للمرجع الوطني لضمان الجودة حيث شهد هذا الميدان انخفاض مقارنة ب 2017 بنسبة 7.04% حيث كان التقييم (0.71) من (4) وانتقل من الترتيب قبل الأخير (المرتبة السادسة) إلى الترتيب الأخير (المرتبة السابعة) بين مختلف ميادين المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في جامعة أدرار.

أما من الشكل رقم (04) فيتضح أن الحقل الثاني (ن2) "الشراكة والحركية" تحصل على أعلى تقييم (1.19) من (4) وهو أعلى تقييم بين كل حقول ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي حيث بقي هذا الحقل الأعلى تقييم بين مختلف حقول ميدان التعاون مع المحيط كما كان عليه الحال في تقييم 2017 رغم أنه انخفض بالمقارنة مع تقييم 2017 بنسبة 24.68%، من جهة أخرى تحصل الحقل الأول "سياسة الانفتاح على العالم" على

نفس تقييم سنة 2017 — (0.22) من (4) وهو الأضعف في التقييمين بين مختلف حقول ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وحقول المرجع الوطني لضمان الجودة وهي (31) حقل.

أما الجدول رقم (06) فيوضح أن تقييم جميع مراجع الحقل الأول (ن1) "سياسة الانفتاح على العالم" تحصلت على تقييم أقل من (1) من (4) بـ 100% وفي هذا الحقل كانت أعلى نسبة للمعايير غير المطبقة (تقييم 0 من 4) مما يؤكد التقييم الضعيف لهذا الحقل (الأضعف بين جميع حقول المرجع الوطني للجودة)، وكذلك فإن تقييم مراجع الحقل الثاني (ن2) "الشراكة والحركية" كان مقبول حيث تحصل مرجع واحد فقط على تقييم أقل من واحد بنسبة 33.34%، ولكن هذا لم يمنع أن جميع مراجع الحقل الثاني "الشراكة والحركية" تحصلت على تقييم أقل من المتوسط (33.34% +66.66%)، بالنسبة للحقل الثالث (ن3) "تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد"، حيث أن أغلبية مراجعه تحصلت على تقييم أقل من 1 وهي ثلاث مراجع من مجموع أربعة بنسبة 75%، ومن جهة أخرى نصف معايير هذا الحقل وجدها تقييم 2018 غير مطبقة.

ومن الجدول رقم (07) اتضح أن كل مراجع الحقل الأول (ن1) وهي (11) مرجع "سياسة الانفتاح على العالم" تحصلت تقييم أقل من (1)، كذلك ثلاثة (3) مراجع من أربعة (4) مراجع مكونة للحقل الأول (ن1) "سياسة الانفتاح على العالم" تحصلت على تقييم (0) من (4) وهذا ما يؤكد نتائج الجدول رقم (06)، ويلاحظ كذلك من الجدول أن (8) من مجموع (11) مرجع في هذا الميدان بنسبة 72.72% كان تقييمها أقل من (1)، كذلك فإن جميع مراجع ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي تحصلت على تقييم أقل من المتوسط (أقل من 2).

واتضح من الجدول رقم (08) أن ثمانية (8) من مجموع إحدى عشر (11) مرجع ستعالج على المدى المتوسط بـ 72.72% بمعنى أغلب مراجع ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي ستعالج على المدى المتوسط كونه يمكن تحقيقها وتكتسي أهمية لانفتاح الجامعة على محيطها ولكن تعترضها صعوبات في تحقيقها كونها لا ترتبط بالجامعة فقط ولكن كذلك بالمحيط التي تنشط فيها بمختلف فاعليه مثلاً: المرجع (ن11) "تملك المؤسسة سياسة للانفتاح على العالم" هذا المرجع سيعالج على المدى المتوسط لأهميته ولكن تواجه تطبيقه صعوبات حيث أنه لا بد من وجود سياسة معلنة للجامعة ووجود ميثاق وهذا مرتبط بصياغة ووضع مشروع المؤسسة الجامعية حيز التنفيذ وهذا ما لم يتم حيث يجب أن تكون سياسة المؤسسة للانفتاح على العالم محددة بوضوح من خلال الوثائق الرسمية (دليل الاثبات ن1111) ومن خلال وجود أبواب على موقع الانترنت الخاص بالمؤسسة (دليل الاثبات ن2111)، المرجع (ن43) هو المرجع الوحيد الذي تم تجاهله "تعزز المؤسسة عمليات الاستفادة المتبادلة للموارد" حيث أنه ينص على أن "تتعاون المؤسسة مع مختلف الشركاء من الخارج في الاستفادة المتبادلة من الموارد البشرية و المادية و المالية" حيث هذا المرجع لا يدخل ضمن أولويات الجامعة في الوقت الراهن والأكثر من هذا تطبيقه يواجه عديد الصعوبات كون الأمر مرتبط بوجود ميثاق يحدد طبيعة العتاد العلمي الموضوع للاستعمال المشترك.

ومن جهة أخرى نجد المرجع (ن12) "تقييم المؤسسة شراكات دولية في مجال التكوين والبحث" هو الوحيد الذي سيعالج على المدى القصير كونه مهم للجامعة وقابل للتحقيق حيث يمكن للجامعة أن تقيم شراكات دولية في مجال التكوين والبحث من خلال شبكات واتفاقيات وتوأمة.

وفي الأخير ومن الجدول رقم (09) اتضح أن الحقل الثاني (ن2) "الشراكة والحركية" يحتوي على مرجع واحد صنف على المدى القصير (ن12) تقييم المؤسسة شراكات دولية في مجال التكوين والبحث يعتبر هذا المرجع مهم لجامعة أدرار وهناك اتجاه يدفع لتعزيز الشراكات وقابلية تحقيقها، يلاحظ كذلك أن المرجع (ن23) في الحقل (ن3) "توفر المؤسسة الوصول إلى المراجع و الموارد الدولية" سيعالج على المدى الطويل كونه لا يمثل أولوية لجامعة أدرار رغم قابليته للتحقيق وعلى المدى الطويل، ويلاحظ من الجدول أن المرجع (ن43) تعزز الجامعة عمليات الاستفادة المتبادلة للموارد سيتم تجاهله (المراجع الخارجة عن النشاط) بسبب أنه أقل أهمية لجامعة أدرار وتحقيقه تكتسيه عديد الصعوبات خاصة من الجانب التنظيمي حيث أن الأمر يخضع لرقابة السلطة الوصية حيث ينص على أن تتعاون جامعة أدرار مع مختلف الشركاء من الخارج في الاستفادة المتبادلة من الموارد البشرية و المادية و المالية .

IV. الخلاصة:

جاء المرجع الوطني لضمان الجودة ليحاول الحد من ضعف التنسيق ويدعم انفتاح الجامعة على محيطها سواء الاجتماعي أو الاقتصادي، وزيادة الرغبة للتواصل وفتح أبواب الجامعة وتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة فيما تعلق بتكوين و تطوير عمال وإطارات المؤسسات العاملة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي بغية ترقيةها وتحسين أدائها من خلال إبرام عديد الشراكات مع هذه المؤسسات، والتي أدت إلى الاحتكاك المباشر مع الجامعات وخلق همزة تواصل قوية، قد تؤدي إلى تحفيز مؤسسات التعليم العالي على الاستمرار في تقديم خدماتها للنهوض بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك أيضا من خلال انتهاج سياسة واضحة في مجال البحث والتكوين تتضمن الإطار الدولي، وأيضا إلى خلق سياسة اتصال تمكن الجامعة من تحسين بروزها على المستوى الدولي ومن جهة أخرى تشجيع الحركية الدولية للطلبة والباحثين وتبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد، كل هذا من شأنه التأثير على تقييم ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي في آخر مرحلة من مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهذا ما أثبتته التقريرين الخاصين بتقييم الجودة الداخلية لجامعة أدرار لسنتي 2017 و2018.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- ♦ تبين من الدراسة أن ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي تحصل على أضعف تقييم بين جميع الحقول المكونة للمرجع الوطني لضمان الجودة في جامعة أدرار تقييم 2018.
- ♦ أظهرت الدراسة أن الحقل الأول (ن1) "سياسة الانفتاح على العالم" تحصل على أضعف تقييم من بين جميع حقول المرجع الوطني لضمان الجودة وهي (ن31) حقل في التقييمين سنتي 2017 و2018.
- ♦ بالنسبة لميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي كانت نسبة أدلة الإثبات غير المطبقة تقدر بـ 53.65% وهي نسبة مرتفعة إلى حد بعيد، وجاء الميدان في هذا الصدد في المرتبة الثانية وهذا أمر غير مرغوب فيه لدى جامعة أدرار ولا بد من العمل على تخفيض هذه النسبة من خلال تطبيق برنامج العمل والتحسين المعد من طرف فريق خلية ضمان الجودة.
- ♦ وجدت الدراسة أن الهيئات الفاعلة في الجزائر في مجال ضمان الجودة تساهم فعلا في نشر ثقافة الجودة بين أعضاء الهيئة التدريسية بشكل رئيسي من خلال إخضاع نيابات وكليات جامعة أدرار لعملية التقييم مما

ساعد في خلق وعي بضرورة تطبيق معايير ضمان الجودة الواردة في المرجع الوطني لضمان الجودة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

♦ استطاع المرجع الوطني لضمان الجودة في الجزائر قياس جودة التعاون بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي بشكل كامل في أول تقييم سنة 2017، حيث استطاعت الخلية من خلال لجان التقييم قياس جميع حقول ميدان التعاون مع المحيط والاجتماعي بمختلف معاييرها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
♦ أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن تطبيق معايير المرجع الوطني لضمان الجودة في الجزائر لم يستطع الرفع من جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بتقييم 2018 مقارنة بتقييم 2017 حيث ثبت العكس من خلال التقييم العام لهذا الميدان في 2018 مقارنة بـ 2017 ومن خلال انتقال الميدان في الترتيب من المرتبة الأخيرة إلى المرتبة قبل الأخيرة.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- ♦ ضرورة وجود سياسة للاتصال تضمن نشر المنتج العلمي بإنشاء خلية أو مصلحة للاتصال لدى المؤسسة مع خطة عمل محضرة طبقا لما نص عليه المعيار (ن131)؛
- ♦ ضرورة قيام المؤسسة بضمان مهمة الرصد والمتابعة لما يجري على المستوى العالمي بتتصيب خلية الرصد للعالم وفقا لما نص عليه المعيار (ن133) وتحديد مهامها بوضوح طبقا للمعيار (ن233) من خلال البرامج المعلوماتية والموارد البشرية؛
- ♦ ضرورة الإسراع في وضع مشروع المؤسسة الجامعية قيد التنفيذ كونه يضمن تنفيذ إستراتيجية جامعة أدرار في ميدان التكوين والبحث العلمي والحكامة على المستوى المحلي والوطني والاقليمي طبقا للمرجع (ن21)؛
- ♦ على المؤسسة أن تتأكد من أن برامجها التعليمية والبحثية وتصلح للمقارنة والتقييم العالمي من خلال إقامة مقارنة لمحتويات البرامج مع مثيلاتها الدولية وفقا للمعيار (ن141)؛
- ♦ بالنسبة لخلية ضمان الجودة في جامعة أدرار تبقى مطالبة بالرفع من درجة الفعالية المطلوبة في إعلام الفاعلين والمهتمين حول إجراءات ضمان الجودة (نشر ثقافة الجودة)؛
- ♦ ضرورة وجود تنظيم هيكلي لخلايا ضمان الجودة، بالإضافة لمنح استقلالية أكثر للخلية للقيام بعمليات التقييم والتدقيق والرقابة.

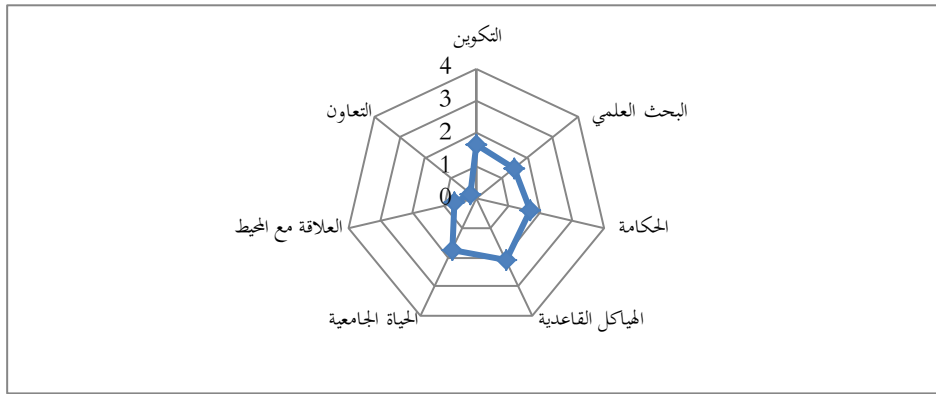
- الملاحق:

الجدول رقم 1: تركيبة المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

المصادر	المعايير	المراجع	الحقول	الميادين
106	49	23	7	التكوين
55	32	17	3	البحث العلمي
180	53	27	5	الحكامة
71	25	14	4	الحياة الجامعية
38	19	17	5	الهيكل القاعدية
40	19	11	3	التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
70	22	14	4	العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
563	219	123	31	المجموع

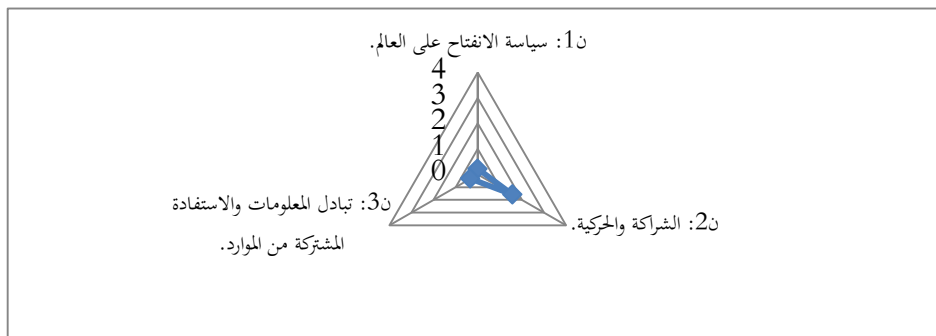
المصدر: المرجع الوطني لضمان الجودة. (2016)، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، ص 2-41

الشكل رقم 1: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميدان من ميادين المرجع الوطني سنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الشكل رقم 2: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميدان من ميادين المرجع الوطني سنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 2: تحديد الأنشطة ذات الأولوية في ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي

عدد الإثباتات الغير مطبقة	عدد المعايير الغير مطبقة	النقاط المحسوبة للمراجع				الحقل	الميدان
		4 < م < 3	3 < م < 2	2 < م < 1	1 < م		
11 68.75%	5 62.5%	0 0%	0 0%	0 0%	4 100%	1 ن	التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
1 9.09%	0 0%	0 0%	0 0%	2 66.66%	1 33.34%	2 ن	
10 78.57%	5 83.33%	0 0%	0 0%	1 %25	3 %75	3 ن	
22 53.65%	10 52.63%	0 0%	0 0%	3 27.28%	8 72.72%		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 3: تصنيف مراجع ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

المجموع	المراجع				الحقل	الميدان
	4 < م < 3	3 < م < 2	2 < م < 1	1 < م		
4	-	-	-	11 ن - 21 ن - 31 ن 41 ن -	1 ن	التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
3	-	-	22 ن - 32 ن	12 ن	2 ن	
4	-	-	23 ن	33 ن - 43 ن - 33 ن	3 ن	
11	0	0	3	8	3	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 4: مصفوفة ترتيب مراجع ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي

المراجع التي تعالج على المدى القصير	المراجع التي تعالج على المدى المتوسط	مهم	درجة الأهمية
-	11 ن - 21 ن - 31 ن - 41 ن - 12 ن - 22 ن - 32 ن - 43 ن - 33 ن - 23 ن - 13 ن		
المراجع التي تعالج على المدى الطويل	المراجع التي يتم تجاهلها	أقل أهمية	درجة الأهمية
-	-		
قابلية التحقق	الصعوبات		
درجة قابلية التحقق			

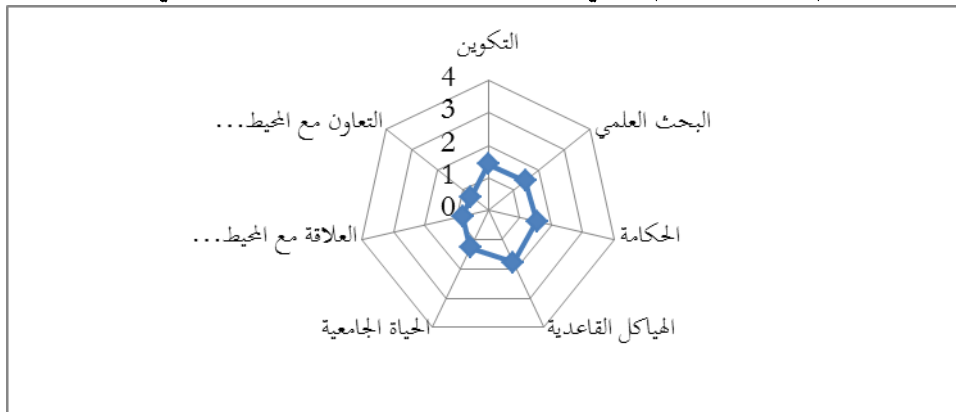
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 5: ترتيب المراجع التي ستعالج في مي دان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

قائمة المراجع التي ستعالج					الميدان
الخارجة عن النشاط	طويل المدى	متوسط المدى	قصير المدى	الحقل	
-	-	11ن - 21ن - 31ن - 41ن	-	1ن	التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
-	-	12ن - 22ن - 32ن	-	2ن	
-	-	13ن - 23ن - 33ن - 43ن	-	3ن	
0	0	11	0	4	المجموع

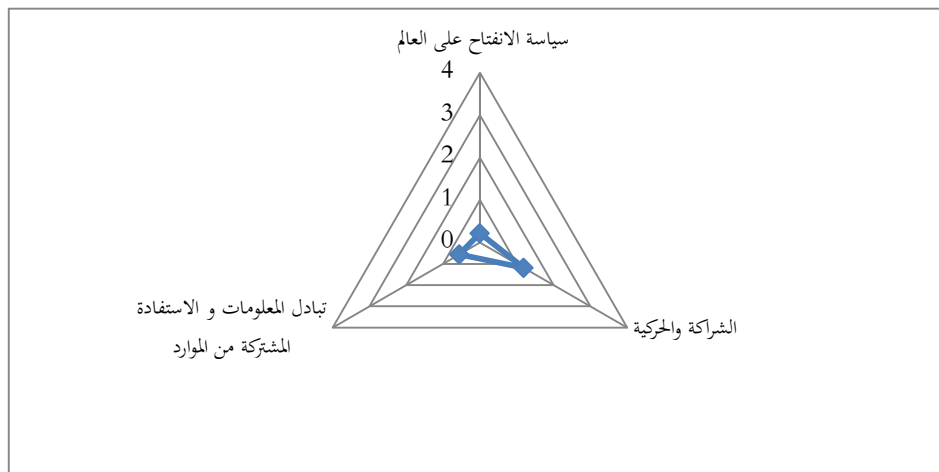
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الشكل رقم 3: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميدان من ميادين الدليل الوطني سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الشكل رقم 4: نتيجة التقييم الذاتي لميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 6: جدول تحديد الأنشطة ذات الأولوية في ميدان التعاون الاجتماعي والاقتصادي

عدد الاثباتات الغير مطبقة	عدد المعايير الغير مطبقة	النقاط المحسوبة للمراجع				الحقل	الميدان
		3 < م < 4	2 < م < 3	2 < م < 3	1 < م		
11 33.73%	5 62.5%	0 0%	0 0%	0 0%	4 100%	1 ن	التعاون مع المحيط
4 36.36%	1 %20	0 0%	0 0%	2 66.66%	1 33.34%	2 ن	
8 57.14%	3 %50	0 0%	0 0%	1 %25	3 %75	3 ن	الاجتماعي
22 55%	9 36.47%	0 0%	0 0%	3 27.28%	8 72.72%		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 7: تصنيف مراجع ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي

المجموع	المراجع				الحقل	الميدان
	3 < م < 4	2 < م < 3	2 < م < 3	1 < م		
4	-	-	-	11 ن - 21 ن - 31 ن 41 ن	1 ن	التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي
3	-	-	22 ن - 32 ن	12 ن	2 ن	
4	-	-	23 ن	33 ن - 43 ن	3 ن	
11	0	0	3	8	3	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 8: مصفوفة ترتيب مراجع التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي

المراجع التي تعالج على المدى القصير	المراجع التي تعالج على المدى المتوسط	مهم	درجة الأهمية
12 ن -	11 ن - 21 ن - 31 ن - 41 ن - 22 ن - 32 ن - 13 ن - 33 ن		
المراجع التي تعالج على المدى الطويل	المراجع التي يتم تجاهلها	أقل أهمية	
23 ن	43 ن		
قابلية التحقق	الصعوبات		
درجة قابلية التحقق			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 9: جدول ترتيب المراجع التي ستعالج في ميدان التعاون مع الاجتماعي والاقتصادي

قائمة المراجع التي ستعالج				الحقل	الميدان
الخارجة عن النشاط	طويل المدى	متوسط المدى	قصير المدى		
-	-	11 ن - 21 ن - 31 ن - 41 ن	-	1 ن	التعاون مع المحيط
-	-	22 ن - 32 ن	12 ن	2 ن	الاجتماعي
43 ن	23 ن	13 ن - 33 ن	-	3 ن	والاقتصادي
1	1	8	1	4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

- الإحالات والمراجع:

- 1 . بومدين عربي (2016)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعلوّة والسياسات الاقتصادية، 07 (1)، جامعة الجزائر 3، صص 247- 267.
- 2 . الهادي بوشمة (2018)، الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي، المجلة الالكترونية لبحوث الثقافة، (22). ص ص 1- 12
- 3 . شرقي ساجد (2008)، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة مركز الدراسات الايرانية جامعة البصرة، 1 (10)، العراق. ص ص 169- 184
- 4 . بروش زين الدين و بركان يوسف (2012)، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الواقع والآفاق)، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين، ص 831
- 5 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، الجزائر، على الرابط: <http://www.ciaques-mesrs.dz>، ص ص 2- 41
- 6 . بن حسين سمير (2015)، تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 8 (18)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. الجزائر. ص 209
- 7 . Lerari MOHAMED (2016), *Démarche Pour La Mise En Ouvre De Référentiel Qualité*, 5 émé conférence sur l'enseignement tertiaire dans la région MENA, Alger, Algérie, pp 1-19
- 8 . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، الجزائر، على الرابط: <http://www.ciaques-mesrs.dz>، ص 38
- 9 . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، الجزائر، على الرابط: <http://www.ciaques-mesrs.dz>، ص 39
- 10 . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، الجزائر، على الرابط: <http://www.ciaques-mesrs.dz>، ص 40
- 11 . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، الجزائر، على الرابط: <http://www.ciaques-mesrs.dz>، ص 41
- 12 Lerari MOHAMED (2015), *Démarche Pour La Mise En Ouvre De Référentiel National*, implémentation de l'assurance qualité dans les établissements d'enseignements supérieur (CIAQES), Algérie, p : 7.
- 13 Lerari MOHAMED (2015), *Démarche Pour La Mise En Ouvre De Référentiel National*, implémentation de l'assurance qualité dans les établissements d'enseignements supérieur (CIAQES), Algérie, pp : 7-37.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

منصوري هواري، ساوس الشيخ، شربي محمّد الأمين. (2018). تطبيق التقييم الذاتي ودوره في تحسين تعاون الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي في ضوء معايير المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة دراسة تطبيقية جامعة أدرار 2017-2018، مجلة رؤى اقتصادية، 08(02)، جامعة الوادي، الجزائر، صص 151-168.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category